



بيان

صادر عن رئاسة الاتحاد البرلماني العربي، باسم الاتحاد
يدين إعلان بنيامين نتنياهو رغبته، بفرض سيادة سلطات الاحتلال الإسرائيلي، على غور الأردن،
وشمال البحر الميت - فلسطين المحتلة

تكريساً لعقيلة المحتل الإسرائيلي، المتعطش لارتكاب المزيد من الانتهاكات والاعتداءات، على حقوق العرب والمسلمين، واستجداءً لأصوات المستعمرين المستوطنين، مع استعمار السباق "الانتحائي" في إسرائيل، يجاهر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بكل صلافة بنيته، فرض السيادة الإسرائيلية على غور الأردن، وشمال البحر الميت، مؤكداً على التنسيق التام مع إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، التي أطلقت العنان لخطة سلام أمريكية مزعومة عنوانها "صفقة القرن". وفي ظل هذه المحاولات التوسعية الممجية، والإعلانات المستهجرة بالقانون الدولي والمرجعيات الدولية، والتي تستمد قوتها من تحالف أمريكي-إسرائيلي، لا يؤمن إلا بغطرسة القوة العمياء وشرعية الغاب، فإن الاتحاد البرلماني العربي، وإذ يحذر مجدداً من خطورة هذه الخطوات والإعلانات الإسرائيلية المنهجة، التي يصدرها نتنياهو تبعاً وفق أجندة متفق عليها، مع إدارة الرئيس ترامب، لفرض السيادة الإسرائيلية على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتصفية القضية الفلسطينية بأي ثمن كان،

وإذ يعني، أن الغاية من تصريحات نتنياهو وزياراته لمختلف المستوطنات الإسرائيلية اللاشرعية، لا سيما زيارته لمدينة الخليل بتاريخ 4 أيلول/ سبتمبر 2019، هي كسب أصوات أبناء جلدته من اليمين المتطرف الإسرائيلي، وتنفيذ مخططات الاحتلال لتهويد البلدة القديمة في الخليل، بما فيها الحرم الإبراهيمي الشريف،

وإذ يستذكر دائماً، قرارات مجلس الأمن ذات الصلة برفض الاستيطان الإسرائيلي، لا سيما القرار رقم 446 لسنة 1979، والقرار رقم 452 لسنة 1979، والقرار رقم 465 لسنة 1980، فضلاً عن القرار رقم 2334، في 23 كانون الأول/ ديسمبر 2016، الذي كرر مطالبة إسرائيل بأن توقف فوراً، وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية على الأرض الفلسطينية المحتلة،

فإن الاتحاد البرلماني العربي، يدين بأشد العبارات هذا الإعلان المتطرف، الذي ينتهك بشكل فاضح قرارات الشرعية الدولية، ناهيك عن استهتاره وتحديه السافر لإرادة المجتمع الدولي، والدول التي أيدت قرارات الشرعية الدولية، لحل الصراع العربي-الإسرائيلي، وفقاً لمبدأ حل الدولتين سبيلاً وحيداً لتحقيق السلام العادل والشامل، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية المحتلة، على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وعودة اللاجئين إلى ديارهم وفق القرار 194،



ويحمل الاتحاد، حكومة الاحتلال الإسرائيلي - القوة المحتلة - مسؤولية هذا الإعلان الخطير، الذي ينذر بخطر جر المنطقة بأكملها إلى أتون حرب دينية، لا يمكن لأحد تحمل تبعاتها وعواقبها الوخيمة على الجميع، مؤكداً على الحق الثابت للشعب الفلسطيني الشقيق، في الدفاع عن حقوقه بكافة الوسائل المشروعة، والعيش بحرية وأمن وكرامة على أرض فلسطين المقدسة، في إطار دولة ذات سيادة،

ويحثّ الاتحاد، المجتمع الدولي، على ممارسة الضغط على حكومة الاحتلال الإسرائيلي، للتقيد الصارم بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، ووقف جميع إجراءاتها الاستيطانية والتهويدية، التي تتعارض مع القانون الدولي، وجميع ما نصت عليه الشرائع السماوية، فضلاً عن مطالبته هيئة الأمم المتحدة، بإعادة النظر بعضوية إسرائيل كونها لم تلتزم بقراراتها، وفي مقدمتها القرارين 181 و194،

ويدعو الاتحاد، الشعب العربي الفلسطيني الشقيق، بكل مستوياته وفصائله لترسيخ وحدته الوطنية، وتقوية جبهته الداخلية، وحشد كل الطاقات لمواجهة المخاطر المحدقة بقضية فلسطين، عبر اعتماد استراتيجية وطنية موحدة، تركز على خيار استمرار الكفاح والمقاومة بأشكالها المختلفة، لمنع سلطات الاحتلال الإسرائيلي من تنفيذ مخططاتها.

ويناشد الاتحاد، دول العالم أجمع، اتخاذ مواقف رسمية وفورية قوياً وفعالاً، عبر إدانة هذا الإعلان الخطير، الذي سيجر المنطقة إلى ويلات لا تحمد عقباه، وفرض عقوبات رادعة على إسرائيل، لتمردها على القانون الدولي وانتهاكها لقرارات الأمم المتحدة، وإمعانها في ممارسة أبشع الأساليب لتشريد شعب كامل، وسلب وجوده وحقوقه على مرأى ومسمع جميع القوى الفاعلة في المجتمع الدولي،

ويعرب الاتحاد البرلماني العربي، عن دعمه المطلق والكامل لدولة فلسطين العربية، وشعبها الأبي المقاوم، مؤكداً أن إعلان ننتياهو لن يغير شيئاً على أرض الواقع، طالما أن صدى أجراس الكنائس، ومآذن المساجد في القدس يصدح عالياً بأن فلسطين عربية وستبقى عربية وإلى الأبد.

عن الاتحاد البرلماني العربي
الرئيس المهندس عاطف الطراونة

رئيس مجلس النواب

في المملكة الأردنية الهاشمية



بيروت 10 أيلول/ سبتمبر 2019